

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الوقائع المصرية

جريدة رسميت للحكومة بمصر - على غير اعتياد

(العدد ٨٨ مكرر) الصادر في يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ (السنة ١٢٩ هـ)

قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٧

بتعديل القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المعاشات التي تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرتين ٦٥٣ من المادة ٢ وبالمادة ٤ من القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ النصوص الآتية :

”مادة ٢ - فقرة ٣ - يسوى معاش الشهيد من ضباط الصف والساكن المجندين ومن في حكمهم بمنح ورثته معاشا قدره خمسة جنيها على أن من كان منهم من موظفي الحكومة المدنيين منح ورثته معاشا شهريا قدره خمسة أسداس ماهيته بالدرجة المدنية مضافا إليها مكافأة الاحتياط للاحتدين .

ويعتبر في حكم المجندين في تطبيق أحكام هذا القانون المتطوعون الساديون ومجددو الخدمة من المجندين والمتطوعين العاديين الذين يعاملون ماليا معاملة المجندين إلزاميا وكذلك المستدعون للخدمة بالاحتياط .

قانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن تسوية حالة صرلات المصانع الحربية المقولين إلى الكادر المدني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانونين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له . ورقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية والقوانين المعدلة له ، تسوى حالة الصرلات الفنيين الملحقين بالمصانع الحربية الذين يتقلون إلى الكادر المدني طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بمخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٧

بإعلان مفعول قرارات رئيس الجمهورية بالنسبة لتحديد الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج عن المدة من ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ الى ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

مادة ١ - قرارات رئيس الجمهورية بتحديد الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج عن المدة من ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ الى ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ التي تصدر بناء على أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ والمادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ تكون لها قوة القانون ابتداء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ . وتبقى سارية المفعول الى أن يصدر بشأنها قانون ساري المفعول .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٧

بالإذن للهيئة الإدارية التي حلت محل المجلس البلدى لمدينة القاهرة في قبول التنازل عن الترام استغلال أحد خطوط الأتوبيس

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

مادة ١ - يؤذن للهيئة الإدارية التي حلت محل المجلس البلدى لمدينة القاهرة في قبول التنازل عن الترام استغلال خط الأتوبيس رقم ١٩ الصادر من السيد / محمد فؤاد درويش ملتزم استغلال المرحومة الرابعة من خطوط الأتوبيس بمدينة القاهرة الى الشركة الحديثة للأتوبيس (ش.م.م) .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧)
جمال عبد الناصر

"مادة ٢ - فقرة ٦ - يسوى معاش الشهيد من المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية بمنح ورثته معاشا شهريا قدره خمسة جنيهات أو تسوى استحقاقاته طبقا للقوانين التي تنظم شروط خدمته أيهما أصلح .

"مادة ٤ - استثناء من أحكام المادة السابقة يمنح المستحقون في معاش المفقود من صف الضباط والعساكر والمجندين ومن في حكمهم والمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية معاشا شهريا مؤقفا مقداره ثلاثة جنيهات الى أن تثبت وفاته فاذا ثبت أو اعتبر في حكم المتوفى تسوى نهائيا معاشات المستحقين وفقا لأحكام المادة السابقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٥ بإعادة تنظيم مركز التنظيم والتدريب بقلوب

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٥ النص الآتي :

"تكون للمركز ميزانية مستقلة . ويدير المركز أمواله وفقا للأئحة الداخلية التي يضمنها المجلس المشترك ويصدق عليها رئيس الجمهورية لتنظيم قواعد الميزانية والحسابات والمالية والادارة دون التقيد بالقوانين واللوائح والتعليقات التي تخضع لها المصالح الحكومية . ويخضع المركز لاشراف ورقابة ديوان المحاسبة"

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر